قدم أكبر قدر ممكن من المشاريع في مصر

«معرض إفرست العقاري المصري» يختتم فعالياته اليوم

اختتم معرض إفرست العقاري المصري اليوم فعالياته، بعد أن قدم مجموعة كبيرة من الشركات المصرية المشاركة في المعرض مجموعة وكبيرة من المشاريع العملاقة والتي تناسب كل الشرائح في السوق الكويتي من كويتيين ومصريين.

وأوضح رئيس مجلس إدارة شركة إفرست الشركة المنظمة للمعرض هشام عنبة ان المعرض حقق حتى الآن إقبالا ملحوظا من قبل المهتمين بالسوق العقاري المصري، داعيا المستثمرين العقاريين ومن يرغب في شراء عقار في مصر ان ينتهز الفرصة ويقوم بزيارة المعرض للإستفادة من العروض المقدمة من قبل الشركات المشاركة والتي تقدم أكبر قدر ممكن من المشاريع السكنية والتجارية والاستثمارية في مصر.

ولفت عنبة إلى أن هذه الدورة من المعرض تقدم مجموعة كبيرة من المشاريع العقارية منها شقق سكنية وفلل تاون هاوس وفلل كاملة وشاليهات وعقارات تجارية وسياحية بمختلف مساحاتها، مشيرا إلى أن المعرض يلبي طلبات جميع الشرائح الباحثة عن العقار المصري المناسب.

وأشار عنبة إلى العروض المقدمة حاليا وخلال فترة المعرض تعتبر فرصة كبيرة لمن يرغب في شراء العقار المصري، لافتا إلى أن الشركات المشاركة

هشام عنبة

في المعرض لها مكانة وسمعة كبيرة في السوق المصري وتقدم أفضل ما لديها من مشاريع وعروض ومساحات تناسب الجميع.

وأكد عنبة على ان جميع دورات معرض افرست العقاري المصري وعددها 14 دورة متتالية في الكويت، أثبت انه من ضمن المعارض المصرية القوية التي تنظيم داخل السوق الكويتي، والذي يتمتع باقبالا كبيرا من قبل المهتمين بالعقار المصري، ولاسيما ان وصول الشركة المنظمة بالمعرض لهذا العدد يعد بمثابة نجاحا كبيرا في تنظيم المعرض.

وبين عنبة ان السوق الكويتي مهتم بشراء العقار المصري كونه يعتبر فرصة مناسبة لجميع الشرائح، لافتا في الوقت نفسه إلى أن الشركات العقارية المشاركة في المعرض تقوم بتسويق أكبر مشاريع متميزة منها السياحية أو التجارية والسكنية والاستثمارية في مختلف محافظات مصر.

وتابع " ما يميز المعرض أن كل الفئات التي قامت بزيارة المعرض الآن، لاحظت ان العروض المقدمة تلبي احتياجات السوق بالكامل، وان العروض تمثل بيع شقق وفلل وشاليهات ومحلات وغيرها من العقارات سواء في القاهرة أو أغلب المحافظات المصري».

ودعا عنبة جميع المستثمرين والباحثين عن عقار مميز في مصر، زيارة المعرض في اليوم الأخير من فعالياته، حتى يتسنى له اقتناص الفرصة المناسبة من الشركات العارضة في المعرض، والتي تقوم بتسويق مجموعة رائعة من العقارات المصرية، وبتسهيلات مغرية تناسب الجميع.

صورة من معرض افرست العقاري المصري

«Style&Idea» دشنت أحدث منتجاتها في الكويت

مطر: 6.6 مليار دولار قيمة سوق مستحضرات التجميل في الخليج.. وحصة الكويت 30 في المئة

أكد المدير التنفيذي لشركة Style|Idea، سامر مطر ان سوق مستحضرات التجميل في العالم يقدر بـ 255 مليار دولار، تحتل فيه الخليج نحو 6.6 مليار دولار ، حصة الكويت منها قرابة الـ2مليار دولار سنوياً ، لافتا الى أن الخليجيين الأعلى في معدلات الإنفاق في العالم على مستحضرات التجميل، حيث يبلغ متوسط إنفاق الفرد على هذه المواد ما يقرب من 334 دولارًا سنوياً .

وتوقع مطر نمو سوق التجميل في الخليج مقارنة بدول العالم، حيث يبلغ معدل نمو هذا السوق عالميًا نحو 4% إلا أنه يصل في الخليج إلى 12%.

وكشف المدير التنفيذي لشركة Style|Idea، سامر مطر عن وصول منتج" Skin Up " مؤخرا إلى السوق الكويتي، وهو عبارة عن جهاز صغير (بحجم الموبايل) يعمل بنظام الموجات فوق الصوتية التي تعمل بدورها على تكسير جزيئات مزيج «الهيالورونك» (الموجود مع الجهاز على شكل عبوات جاهزة) بالإضافة إلى عناصر «الألوي فيرا، الليبويك، Q–10» وبعد ذلك يطلق جهاز Skin up رذاذ خفيف

سامر مطر

مبرمج لمدة 30 ثانية.

وزاد أن منتج «SKIN UP " يعتبر أحدث اختراع في عالم مستحضرات التجميل الايطالية والعالمية، مشيرا إلى أن المنتج عبارة عن تكنولوجيا معاصرة تواكب متطلبات المرأة والرجل على حد سواء وذلك لسهولة استخدامه وفعاليته.

واضاف مطر ، أن إطلاق هذا المنتج يأتي في ظل الاقبال اللافت الذي يشهده السوق الكويتي على مستحضرات التجميل وكل ما هو جديد في عالم الجمال، مبينا أن مواد التجميل الخاصة بالعناية بالبشرة تحتل مرتبة مهمة في حجم المبيعات بالسوق الكويتي، في حين تعتبر المرأة الكويتية من النساء الأكثر متابعة للجديد في مستحضرات التجميل بين نساء العالمين العربي والغربي، وحتى بالمقارنة مع قريناتها الخليجيات، حيث أنها تتصدر قائمة نساء العالم الأكثر انفاقا على جمالها.

وأوضح مطر أن مفهوم «Skin up" وبرغم حداثته تتلخص في تكنولوجيا "Ultrasonic Micro Device" التي تحول المكونات الفعالة، بالإضافة إلى الأروما الخفيفة والتي يتم تحويلها عن طريق الموجات فوق الصوتية (دون الحاجة الى مواد كيماوية أو مذيبات صناعية) إلى جزيئات متناهية الصغر تتغلغل داخل البشرة بعمق إلى درجة تعادل الحقن في فعاليتها مما يمنح البشرة نضارة وحيوية فورية ويتيح لمستخدم "Skin up" باستعماله في أي مكان وطوال اليوم وبدون تعديل الماكياج، لافتا الى أن هذا هو الغرض الأساسي من استخدام "Skin up".

الشركة تقوم بالتسجيل من خلال «عقد أخضر» لجميع العملاء

بدر: «كوارتز العقارية» تطرح أقوى مشروع زراعي استثماري في مصر

- الشركة تعتبر الأولى في مجال التسويق العقاري بمحافظة الإسكندرية الساحلية
- أراضي مميزة بمنتجع «كوارتز ريزورت» بإطلالة فريدة على بحيرة «مريوت» مباشرة

قال المدير العام لمجموعة "كوارتز العقارية" مصطفى بدر أن الشركة ستطرح مجموعة كبيرة ومتنوعة من العقار بجمهورية مصر العربية ، وذلك من خلال مشاركتها بمعرض "عمار يا مصر" خلال الفترة من 12 إلى 15 أبريل الجاري ، والذي يقام بفندق كراون بلازا قاعة البركة .

وأضاف أن كوارتز تطرح مشروعات سكنية ومصيفية كبيرة ومتنوعة بمصر ، حيث اتجهت الشركة إلى مواقع فريدة وجديدة مثل طريق مصر أسيوط الغربي ، والكيلو 28 بعد بوابة رسوم الفيوم على الطريق مباشرة ، والمشروع عبارة عن 160 فدانا زراعياً مقسمين إلى قطع متساوية المساحات ، مساحة القطعة الواحدة 5 أفدنة جاهزة للزراعة ، ومشروعات الانتاج الحيواني ، والاستلام سيكون فورياً بأقساط تسهيلية على 18 شهراً ، وتقوم الشركة بالتسجيل من خلال "عقد أخضر" لجميع العملاء، كما أن الشركة توفر تسهيلات أخرى تجعل من تلك الأراضي أفضل مشروع استثماري على الإطلاق، وذلك من خلال توفير الشركة لخدمات الحراسة والزراعة والحصد والتسويق، مما يجعل من المشروع فرصة عظيمة للمستثمرين يصعب تفويتها.

وعلى جانب اخر أضاف بدر "اتجهنا إلى الساحل الشمالي على بحيرة مريوط مباشرة حيث منتجع كوارتز ريزورت ، وهو عبارة عن قطع من الأراضي بمساحة 323 م ، يمكن للمالك بناء فيلات عليها بإطلالة جميلة على بحيرة مريوت مباشرة ، وقريبة من كافة المرافق والخدمات بمدينة الحمام شارع الإسكندرية ، وتبعد كيلو عن شواطئ الساحل الشمالي ، و20 دقيقة من مطار برج العرب الدولي ، بنماذج موحدة للبناء ليكتمل الشكل الجمالي للمشروع ، بسعر للمتر الواحد 6 دنانير فقط ، وتقسيط على 12 شهراً ، وتسليم فوري .

وتابع بدر أن هناك مشروع أخر لا يقل تميزاً عن المشروعين السابقين، وذلك في محافظة الأسكندرية منطقة شاطئ أبويوسف بجوار قرية الروضة الخضراء ، ومنطقة الفيلات، حيث مشروع كوارتز سي فيو وهو برج سكني ومصيف مميز بمساحات مختلفة ويتميز بإطلالة رائعة على البحر المتوسط ، والتقسيط على 36 شهراً ، والتسلم فور التعاقد ، والبرج عبارة عن دور أرضي محلات ،و10 أدوار سكنية ،بالإضافة إلى الخدمات الترفيهية الإضافية التي تتيح للسكان في البرج المزيد من الاسترخاء والاستمتاع بالأجواء الصيفية المتميزة، وتتمثل تلك الخدمات في 2 مصعد ودش مركزي وانترنت وانتركم ، ومطعم ، وكافتيريا وسوبر ماركت أمن وحراسة دائمة ، كما نمنح خصومات هائلة للدفع الفوري.

وأوضح بدر أنه بالإضافة إلى المشروعات السابقة، تعتبر شركة "كوارتز العقارية" أحد أبرز الشركات العقارية تميزاً في مدينة الاسكندرية، حيث أنها تمتلك أكبر مجموعة عقارية تسويقية في جميع مناطق الإسكندرية بلا استثناء،وخبراتها بالسوق العقاري المصري عامة و سوق الإسكندرية خاصة، جعلها على قمة الشركات المختصة بالتسويق العقاري في تلك المدينة الساحلية المميزة، وذلك بحثاً عن تلبية رغبات عملائها الكرام .

مصطفى بدر

شبح الهدر الحكومي لا يزال يخيم على الميزانية العامة للدولة

«بيان للاستثمار»: خطط الإصلاح الاقتصادي تفتقر إلى آليات تنفيذية واضحة

- السوق تلقى دعماً من بعض المجاميع الاستثمارية خاصة بعد انتهاء أغلبية الشركات من الإفصاح عن بياناتها المالية
- مؤشرات السوق الثلاثة عادت إلى المنطقة الخضراء مرة أخرى خلال الأسبوع الماضي

استهل سوق الكويت للأوراق المالية تداولات أول أسابيع الربع الثاني من العام الجاري محققاً مكاسب محدودة على صعيد إغلاقات مؤشراته الثلاثة، وذلك على الرغم من استمرار التذبذب الذي يميز أداءه هذه الفترة، والذي يأتي نتيجة عمليات البيع السريعة بهدف جني الأرباح التي شهدها السوق خلال بعض الجلسات، والتي يرجع جانب منها إلى البيانات المالية السلبية التي أعلنت عنها بعض الشركات خلال الأسبوع.

كما لقي السوق دعماً من نشاط بعض المجاميع الاستثمارية، خاصة بعد انتهاء غالبية الشركات المدرجة من الإفصاح عن بياناتها المالية السنوية لعام 2016، ووضوح الصورة كاملة أمام المتداولين بشأن الأوضاع المالية للشركات المدرجة، مما ساهم في تحديد أولوياتهم الاستثمارية في هذه المرحلة. هذا وتأثر السوق بإيقاف عدد 13 شركات عن التداول شملت شركات لم تفصح عن بياناتها المالية خلال الفترة الممنوحة للإعلان.

وقد عادت مؤشرات السوق الثلاثة خلال الأسبوع الماضي إلى المنطقة الخضراء مرة أخرى، مدعومة بعمليات الشراء والمضاربات السريعة التي طالت العديد من الأسهم الصغيرة في مختلف القطاعات، في حين لقي المؤشرين الوزني وكويت 15 دعماً من تحسن أداء بعض الأسهم القيادية، ولاسيما في قطاعي البنوك والخدمات المالية، مما أدى إلى تحقيقهما مكاسب أسبوعية، ولكن محدودة.

على الصعيد الاقتصادي، صرح نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية عن تجميد وثيقة الإصلاح الاقتصادي الحالية، وذلك على هامش ملتقى الكويت المالي، الذي عقد خلال الأسبوع الماضي، وشدد الوزير على الاستمرار في ملف الإصلاح الاقتصادي، مشيرا إلى وجود تحديين رئيسيين يجري التعامل معهما، الأول على المدى القصير ويتمثل في التراجع الحاد في الإيرادات

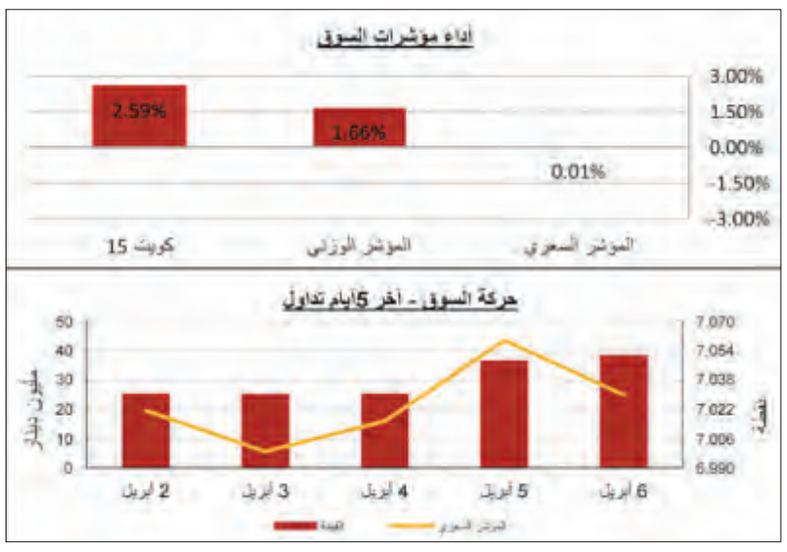

أداء مؤشرات السوق

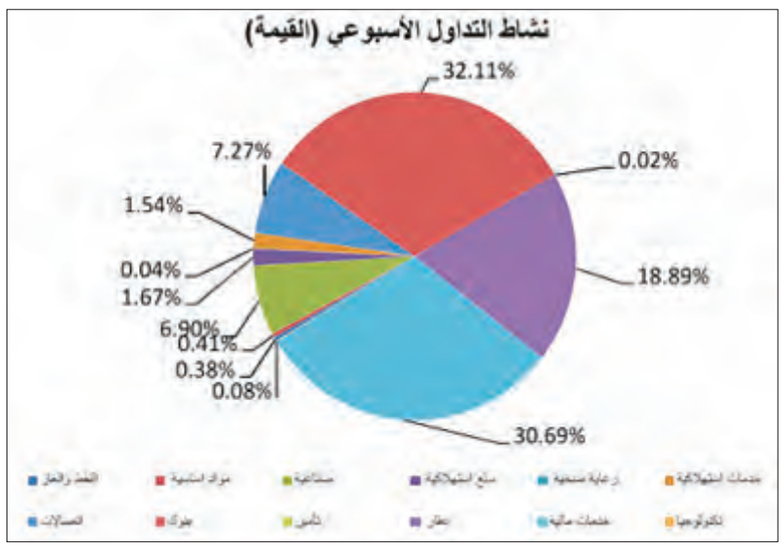

نشاط التداول الأسبوعي

نتيجة تراجع أسعار النفط، أما التحدي الآخر على المدى الطويل فيتمثل في تحقيق الاستدامة للاقتصاد المحلي عبر تنويع مصادر الدخل؛ كما أشار إلى أنه من المتوقع أن تشهد الأسابيع القادمة طرح وثيقة جديدة تنطلق مع الواقع الاقتصادي الجديد في ظل ما شهدته أسعار النفط من تحسن نسبي، وبعد سنوات قد تطرح نسخة ثالثة ورابعة. هذا وقد أضاف، أن الحكومة تستهدف رفع سقف الاقتراض إلى 20 مليار دينار من 10 مليارات حاليا، موضحا أن ذلك سيأتي من خلال تعديل تشريعي يسمح أيضا بإصدار شرائح على 30 عاما يتضمن صكوكا إسلامية.

الجدير بالذكر، أنه بالرغم من تعدد وثائق الإصلاح الاقتصادي وتنوعها، ولجوء الدولة إلى الاستعانة بعدد من الخبراء والمستشارين الخارجيين على مدى السنوات الماضية وذلك لقاء مبالغ مالية ضخمة، وهدر الوقت بوضع خطط وإصدار وثائق إصلاح ذات طابع متشابه، إلا أن هذه الخطط تفتقر إلى آليات تنفيذية واضحة مرتبطة ببرنامج زمني محدد. كما أن هذه الخطط يجب أن تعالج أولا الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الوطني وبالذات اتخاذ إجراءات فاعلة لوقف الهدر الحكومي، الذي لا يزال شبحه يخيم على الميزانية العامة للدولة، إن توجه الحكومة إلى سوق الدين العام في ظل عدم وجود خطة اقتصادية واضحة لحل المشكلات العالقة؛ لأمر يثير الدهشة، حيث يجب أن يتزامن تخفيض الميزانية العامة للدولة مع استعمال بعض العوائد الآتية من استثمارات الصندوق السيادي لتغطية هذا العجز بدلا من وضع الدولة تحت عبأ الاقتراض.

وعلى صعيد أداء سوق الكويت للأوراق المالية خلال الأسبوع المنقضي، فقد تمكنت مؤشرات السوق الثلاثة من تحقيق مكاسب متفاوتة بنهاية الأسبوع، وإن كانت متواضعة، على وقع عمليات الشراء الانتقائية التي شملت أسهمها عديدة في مختلف القطاعات، لاسيما الأسهم القيادية والثقيلة في قطاعي البنوك والخدمات المالية، الأمر الذي انعكس إيجابا على أداء المؤشرات الثلاثة، ودفعها للإغلاق في المنطقة الخضراء. هذا وقد جاءت مكاسب السوق في الأسبوع المنقضي في ظل ارتفاع ملحوظ لنشاط التداول بالمقارنة مع تعاملات الأسبوع الذي سبقه، لاسيما على صعيد الكمية التي ارتفعت بنسبة 37.98%. هذا وقد استهل السوق أولى جلسات الأسبوع على تباين لجهة إغلاقات مؤشراته الثلاثة، إذ تراجع المؤشر السعري بشكل محدود في ظل عمليات البيع والمضاربات السريعة التي طالت بعض الأسهم الصغيرة، في حين ساعدت عمليات الشراء الانتقائية التي نفذت على عدد محدود من الأسهم القيادية والثقيلة المؤشرين الوزني وكويت 15 من تحقيق ارتفاع بسيط بنهاية الجلسة، وسط انخفاض في عدد الصفقات المنفذة بنسبة بلغت 10.42%. وفي الجلسة الثانية، سجل السوق خسائر جماعية لمؤشراته الثلاثة، وذلك نتيجة استمرار نشاط عمليات البيع الانتقائية على بعض الأسهم المدرجة وخصوصا الرخيصة منها، حيث هبط المؤشر السعري ليكسر حاجز الـ7,000 نقطة نزولا، إلا أن النشاط الشرائي الذي شهدته بعض الأسهم القيادية، ساهم في تقليص خسائر السوق إلى حد ما، في ظل نشاط تداول اتسم بالهدوء النسبي.

مؤشرات القطاعات

سجلت سبعة من قطاعات بورصة الكويت نمواً لمؤشراتها في الأسبوع الماضي، في حين سجلت مؤشرات القطاعات الخمسة الباقية تراجعاً بنهاية الأسبوع، وتصدر قطاع البنوك القطاعات التي سجلت نمواً، وذلك بعد أن أنهى مؤشره تعاملات الأسبوع على ارتفاع نسبته 3.89%، مغلقاً عند مستوى 974.78 نقطة، تبعه في المرتبة الثانية قطاع النفط والغاز، والذي أغلق مؤشره مع نهاية الأسبوع عند مستوى 975.25 نقطة، بارتفاع نسبته 3.31%، تبعه في المرتبة الثالثة قطاع المواد الأساسية، حيث أقفل مؤشره مع نهاية الأسبوع عند مستوى 1,346.92 نقطة، مسجلاً نمواً نسبته 2.05%. أما أقل القطاعات نموا فكان قطاع الخدمات الاستهلاكية، والذي أغلق مؤشره مع نهاية الأسبوع عند مستوى 941.21 نقطة، مسجلا نمواً نسبته 0.24%.

تداولات القطاعات

شغل قطاع الخدمات المالية المركز الأول لجهة حجم التداول خلال الأسبوع الماضي، إذ بلغ عدد الأسهم المتداولة للقطاع 718.06 مليون سهم تقريباً شكلت 40.02% من إجمالي تداولات السوق، فيما شغل قطاع العقار المرتبة الثانية، إذ تم تداول نحو 573.97 مليون سهم للقطاع أي ما نسبته 31.99% من إجمالي تداولات السوق، أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب قطاع البنوك، والذي بلغت نسبة حجم تداولاته إلى السوق 15.34% بعد أن وصل إلى 275.16 مليون سهم تقريباً.